وزير الشؤون القانونية لـ«الميثاق»:

الانتخابات ستجنب اليمن الوقوع في مربع الخطر

■ حذر وزير الشئون القانونية الدكتور رشاد الرصاص من أي محاولة لتأجيل الانتخابات البرلمانية المقبلة، وقال في حوار مع «الميثاق» ان الانتخابات حق للشعب وليس هبة من الأحزاب، ولابد من اجرائها في موعدها المحدد الـ27من ابريل 2011م، طبقاً للدستور والقانون.
متمنياً على أحزاب المشترك أن تكون عامل دعم ومساندة لترسيخ النهج الديمقراطي وليس العكس، وان تلجأ إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع بدلاً من اللجوء الى المنظمات والسفارات للضغط على الحكومة للحصول على بعض المكاسب خارج القانون.. فإلى نص الحوار:

لقاء: عارف الشرجبي

المشهد السياسي يتجه نحو اجراء الانتخابات في موعدها

التصويت على قانون الانتخابات نال الأغلبية المطلوبة

الاستقواء بالخارج للضغط على الحكومة مرفوض

البرلمان جسد تفاعلاً سياسياً بالتصويت على قانون الانتخابات

حرص المؤتمر على تنفيذ الاتفاقات السابقة حتى لايقال إنه ذهب إلى الانتخابات وفقاً لقناعاته

أطروحات أحزاب المشترك تخيب الآمال وممارستها انقلابية

□ كيف تقرأون المشهد السياسي الراهن على ضوء الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

– المشهد السياسي يتجه نحو إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م، خصوصاً وقد جسد البرلمان تفاعلاً سياسياً في التصويت على تعديل قانون الانتخابات والتوجه نحو إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والسير لإجراء الانتخابات بمشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية خاصة وان فترة التمديد للبرلمان التي تمت بناءً على اتفاق فبراير في ٢٠٠٩م شارفت على الانتهاء.

مواقف وقناعات

□ كتل المشترك رفضت التصويت على التعديلات المقترحة على قانون الانتخابات.. فهل ستكون التعديلات قانونية ودستورية؟

– من الناحية القانونية لا يوجد ما يلزم أياً من أعضاء مجلس النواب سواء أكانوا من الاحزاب أو من المستقلين بالتصويت أو عدمه لأن العملية اختيارية تعود لقناعتهم الشخصية.. وبالتالي عندما يطرح موضوع قانوني معين هناك من يصوت بالقبول وهناك من يصوّت بالرفض أو الامتناع عن التصويت وكلها مواقف سياسية كفلها القانون، وفي الأخير فالقانون يتطلب لتعديله أغلبية معينة أشار إليها الدستور بأغلبية الحاضرين فإذا توافرت أصبحت التعديلات قانونية ودستورية لا لبس فيها سواء شاركت كافة الاحزاب أو بعضها، وعلى هذا الأساس نشاهد الاحزاب تكافح من أجل الحصول على أغلبية برلمانية ليس في بلادنا فحسب بل في كل أنحاء العالم.

ضمانات كافية

□ يُطرح أن من ضمن التعديلات المقترحة إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة .. فما الذي سيضيفه ذلك إلى نزاهة الانتخابات؟

– نعرف أن هناك اتفاقات بين المؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية لإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات إضافة الى عملية التمديد للبرلمان ثم أعقب ذلك تراجع المشترك عما تم الاتفاق عليه وأصدروا ما تسمى وثيقة إنقاذ وطني، ولم يعيروا الحوار مع المؤتمر أي اهتمام، وقد كان هناك اتفاقات قبل ٢٠٠٦م حول إعادة تشكيل لجنة الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين كافة الاحزاب الممثلة في البرلمان وتم التصويت على ذلك مادة مادة في البرلمان ولم يبق إلا التصويت النهائي، الى جانب التوقيع على اتفاق مبادئ قضى بموجبه إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.. وأعتقد أن الحكمة التي تتحلى بها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عندما طرح مؤخراً موضوع تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة وكذلك التصويت بشأن التعديلات القانونية على قانون الانتخابات والمتفق عليها من قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية بما فيها اللقاء المشترك.. إنما أراد أن تكون الانتخابات القادمة وفق لما تم الاتفاق عليه مع الأحزاب الممثلة في البرلمان من خلال تعديل قانون الانتخابات في الساحة الوطنية الموقعة على اتفاق المبادئ ٢٠٠٦م حول إعادة تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة على أن لاتقل درجة أي منهم عن درجة قاضي استئناف، وبالتالي يشكل بهذه ضمانات كافية لكافة الأحزاب لدخولها المعترك الانتخابي.. وتظل مسألة دخول هذه الاحزاب من عدمه في الانتخابات أمراً عائداً إليها وهي عملية ديمقراطية بحتة شاركت أم لم تشارك، فهذا من حقها ولا يترتب عليه أي خلل في العملية الديمقراطية.

نحذر من ديكتاتورية جديدة من تحت عباءة الديمقراطية

ليس من حق أي حزب الخروج عن القواعد الدستورية

لجنة قضائية

□ تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة.. هل سوف يضيف شيئاً معيناً لنزاهة الانتخابات؟

– لاشك أن الهم الرئيسي لكافة الأحزاب في العالم كله أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة، ولمزيد من النزاهة سيتم تشكيل اللجنة من القضاة باعتبارهم مستقلين وليس لديهم انتماء سياسي أو حزبي، وأعتقد أن حرص فخامة الرئيس على إعادة تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة هو وفاء لما تم الاتفاق عليه مع الاحزاب، وهذا يعطي مؤشراً ايجابياً لحرص الرئيس علي عبدالله صالح والمؤتمر على تنفيذ الاتفاقات السابقة حتى لا يقال إنه تم الذهاب للانتخابات وفقاً لقناعته أو تكتيكاته الخاصة، وإنما سيدخل الانتخابات بموجب ما تم الاتفاق عليه من إجراءات سواء إعادة تعديل قانون الانتخابات أو إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حسب ما اتفق عليه.

مرحلة الخطر

□ هل الوقت مازال يسمح لإجراء تلك الاجراءات؟

– لاشك أن المماطلة والتسويف في الحوار سواءً بدعوى تهيئة الأجواء أو غيرها قد أخذ وقتاً وجهوداً كبيرة من الجميع، ولم يتبق إلا أقل من ثلاثة أشهر لإجراء الانتخابات وهذا وقت قصير تشعر القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام إزاءه اننا دخلنا مرحلة الخطر ويجب الوفاء بالالتزامات الدستورية والقانونية وإجراء الانتخابات في الموعد المحدد ٢٧ ابريل ٢٠١١م، تجنباً لدخول البلد في فراغ دستوري وتعطيل أهم مؤسسات الدولة في السلطة التشريعية.

إجراء دستوري

< تقول أحزاب اللقاء المشترك إن مجلس النواب يستمد شرعيته الوحيدة من اتفاق فبراير.. ما مدى صوابية مثل هذا الطرح؟

– هذا قول مردود عليهم، فالشرعية الدستورية مستمدة من الاستفتاء الشعبي، والشرعية البرلمانية مستمدة من الانتخابات، فليس هناك اتفاقات تلغي النظام الدستوري أو العمل بالقوانين النافذة، وأي اتفاقات حزبية تظل اتفاقات سياسية بين المتحاورين السياسيين ولا تلغي نصوصاً دستورية أو قانونية، حتى لو اتفق السياسيون على مخالفة الدستور والقانون فإنه ليس لها أية قيمة من الناحية القانونية، والأصل العمل بالدستور والقانون.

اتفاق فبراير ٢٠٠٩م كان الهدف منه التمديد للبرلمان عامين للوصول الى الانتخابات بموجب الاجراءات الدستورية التي جرت بعد تعديل المادة (٦٥) من الدستور لتمديد فترة مجلس النواب لعامين ولمرة واحدة فقط، وتم ذلك داخل البرلمان وبموافقة أعضائه الذين يستمدون شرعيتهم من الشعب، وعندما عدلوا الدستور كان بموجب الشرعية التي منحهم إياها الشعب، وبالتالي لا يوجد شيء يؤيد القول إن البرلمان يستمد شرعيته من اتفاق فبراير، ومن يقل ذلك إنما يردد عبارات وأحلاماً لاستبدال الاتفاقات محل الدستور والقانون وهذا سوف يفضي الى فوضى لا تخدم أي طرف سياسي.. وبالتالي لايمكن لأي اتفاق بين أطراف سياسية تستمد شرعيتها من الدستور أن تكون اتفاقيتها فوق الدستور.

ضمانة حقيقية

□ يقول اللقاء المشترك ان اتفاق فبراير أصبح ذا شرعية دستورية.. ما مدى صحة هذا الطرح؟

– هذا الطرح ليس له أي سند قانوني أو دستوري على الاطلاق، فلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أي اتفاقات بين الاحزاب المتحاورة ملزمة دستورياً أو قانونياً، وان كان هناك اتفاقات بين المتحاورين تُنفذ بالطرق القانونية، بدليل أن الأحزاب عندما اتفقت على التمديد في فبراير ٢٠٠٩م تم ذلك من خلال اتباع الإجراءات الدستورية والقانونية وربما سيكون لهذا الكلام بعض الصحة لو أن البرلمان ظل يمارس مهامه دون إجراء التعديل الدستوري وبالتالي فإن الاتفاق في هذه الحالة يصبح ملزماً للمتحاورين وليس ملزماً للشعب.. ومن الغريب أن أحزاب المشترك تتمسك باتفاقات وتسعى لنسف الدستور والقانون النافذ، الدستور والقانون هو الضمانة لكل اليمنيين، أما اتفاق فبراير لا يشكل ضمانة للشعب وإنما اتفاق بين متحاورين، وأما الدستور الذي يريد البعض أن ينسفه وينقلب عليه فهو ضمانة لأكثر من ٢٣ مليون يمني بما فيهم الاحزاب– سلطة ومعارضة.. وعليه فإن محاولة نسف القانون والدستور والنظام يعد تطويعاً غير مبرر دستورياً وقانونياً وسياسياً.. وعلى المتحاورين أن يدركوا أنه إذا توصلوا الى نقطة معينة عبر الحوار فسينفذونها بالطرق القانونية، وإذا لم يتوصلوا الى اتفاق أو نقطة فلا يعني أنهم قد وضعوا الاتفاق محل الدستور والقانون أو أي من مؤسسات الدولة.

المشترك يحاول اجبار المؤتمر على تنفيذ برنامجه

مقاطعة المشترك للانتخابات لن يقلل من شرعيتها

ليس ديمقراطياً

□ كيف تقيّم أداء المشترك في بلادنا وإلى أي مدى يلتزمون بالقانون؟

– المتابع لأطروحات أحزاب المشترك في بلادنا يصاب بخيبة أمل وحيرة كبيرة، فالاحزاب السياسية المعارضة في كل دول العالم عادة ما تسعى للدخول في الانتخابات والاحتكام للصندوق للحصول على الأغلبية لتنفيذ برنامجها السياسي الذي أعدته وليس الضغط على الحزب الحاكم ومحاولة إلزامه بتنفيذ برنامجها السياسي كشرط للدخول في الانتخابات، وهذا بكل أسف لم يعد من الديمقراطية في شيء ولم يعد للشعب وللدستور والقانون فيه وجود.. وإذا قبلنا بمثل هذه الممارسات فإننا قد ساهمنا بالانقلاب على كل المؤسسات الدستورية والقانونية نزولاً عند رغبة هذا الحزب أو ذاك.

الشعب مالك السلطة

□ ما المحاذير والمخاطر القانونية فيما لو أجلت الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

– لقد عدل الدستور للتمديد سنتين ولمرة واحدة فقط وليس هناك ما ينص على التأجيل مرة ثانية بناءً على رغبة أي طرف.. فالدستور في المادة الرابعة يقول: الشعب هو مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات.. ومن يرد أن يؤجل أو يلغي الانتخابات فهو يصادر حق الشعب في ممارسته هذا الحق الذي كفله الدستور، وبالتالي ليس من حق أي طرف أو حزب سياسي الخروج عن القواعد الدستورية والقانونية باعتبارها حقاً شعبياً للناخبين وليس للاحزاب.

□ وماذا لو رفضت بعض الاحزاب الدخول في الانتخابات؟

– الانتخابات حق للشعب وحتى لو رفضت كل الاحزاب المشاركة فيها، فمن الواجب أن تقام في موعدها القانوني كحق للشعب وليس للأحزاب سواء شاركت أم قاطعت، فهذا لن يقلل من شرعية الانتخابات على الاطلاق، كما أن الديمقراطية لا ترغم حزباً او شخصاً على ممارسة الاقتراع.

□ هل هناك فرق بين شرعية الانتخابات وشعبيتها؟

– الشعبية والشرعية شيء واحد فالدستور يستمد شرعيته من الشعب والانتخابات تستمد شرعيتها من الدستور فكلاهما شيء واحد، وعليه يجب ان تتم الانتخابات طبقاً للإرادة الشعبية وفي موعدها المحدد قانوناً ودستوراً.

غير مألوف

□ ولكن هناك من يسعى للتأجيل خلافاً للإرادة الشعبية؟

– إذا كانت الانتخابات حق للشعب فلا يجوز بأي حال من الاحوال الالتفاف على إرادة الشعب وسلبه هذا الحق، فالشعب هو الذي فوض البرلمان بممارسة حقه نيابةً عنه في التشريع والرقابة خلال مدة معينة وعندما تنتهي لابد من العودة الى الشعب للحصول على تفويض جديد أو اختيار مفوضين جدد ينوبون عنه، وإذا ما ظل مجلس النواب يمارس عمله لمدة أطول مما هو محدد في القانون والدستور بناءً على اتفاقات خارج إرادة الشعب ستصبح هناك دكتاتورية جديدة تخرج من تحت مظلة الديمقراطية وعباءة الاحزاب التي يجدر بها التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها للحصول على إدارة ناخبة كفؤة وعلى أغلبية تشكيل الحكومة لتنفيذ برنامجها الانتخابي، أما أن تطلب من الحزب الحاكم أن ينفذ برنامجك السياسي وإلا لن تدخل الانتخابات، فهذا كمن يضع العربة قبل الحصان بل ويقلب الديمقراطية رأساً على عقب وهو إجراء غير مألوف في كل ديمقراطيات العالم.. فليس من المعقول ان تجبرني وأنا لديّ أغلبية شعبية وبرلمانية على تنفيذ برنامجك السياسي قبل إجراء الانتخابات، فهذا شيء غير وارد وخارج القانون والدستور والاعراف الديمقراطية.

مساءلة قانونية

□ هناك من يهدد باللجوء للشارع ويلوح باستخدام العنف إذا مضى المؤتمر وبقية الأحزاب في إجراء الانتخابات النيابية.. ما تعليقكم؟

– اليمنيون يعرفون تماماً أحزابهم وكيفية التعامل معها ويفرقون بين الذي يبحث عن مصلحة الشعب ومن ضده، أما مسألة النزول للشارع فقد حدد القانون والدستور كيفية التظاهرات والمسيرات المرخص لها طبقاً للقانون، أما ان يخرج هذا الحزب أو ذاك التنظيم خارج إطار القانون، فإنهم سوف يوقعون أنفسهم تحت طائلة المساءلة القانونية، وكنت أتمنى على قيادات المشترك أن تعتمد على الشارع في خوض الانتخابات وتطويعه بالتصويت لها إذا كانت تمتلكه كما تدعي.

الاستقواء مرفوض

□ وكيف تنظر للأحزاب التي تحاول الاستقواء بالخارج على الداخل؟

– أتمنى على كافة الاحزاب في الساحة الوطنية ان تكون عامل دعم لترسيخ النهج الديمقراطي وليس العكس وأن تلجأ للشارع عبر صناديق الاقتراع بدلاً من اللجوء الى أي من المنظمات أو السفارات للضغط على الحكومة للحصول على بعض المكاسب خارج القانون، ولو نظرنا للأحزاب في أمريكا أو أوروبا أو غيرها فإننا لن نجد أياً منها يذهب الى أية سفارة أجنبية للضغط على بلدانها للحصول على مكاسب معينة، وأتمنى أن القيم التي كانت سائدة ألا تذهب وأن تظل قاسماً مشتركاً لأننا بدأنا نشاهد أن الذي كان عيباً في الأمس أصبح اليوم لدى البعض يمارس جهاراً وينظر لمن يمارس ذلك أنه أحمر عين، ولذا لابد من مراجعة الأمر قبل فوات الأوان لأننا على سفينة واحدة إذا غرقت سيتضرر الجميع.□

سيناريو المشترك.. من وراء رفض الانتخابات البرلمانية؟!

محمد أنعم

■ لماذا يرفض المشترك وبقوة إجراء الانتخابات النيابية.. وهل أصبحت فعلاً – خطراً يهدد البلاد وأمنها واستقرارها؟.. وهل لدى المشترك مشروع بديل ومنقذ يخدم مصلحة الشعب بتأجيل الانتخابات أو منعها بقوة السلاح؟وما مصلحة المؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية من إجراء الانتخابات؟هذه الأسئلة وغيرها تجعلنا قبل الاجابة عليها نضع القارئ أمام بعض تفاصيل مشروع المشترك الذي يسعى الى تحقيقه من وراء رفضه لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة أو من غيرهم وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد..بإمكان الجميع أن يتصور حال اليمن في يومي ٢٨ و٢٩ أبريل ٢٠١١م وما بعدهما.. في حال عدم تشكيل لجنة الانتخابات والحيلولة دون إجراء الانتخابات البرلمانية.. فلو تم ذلك –لاسمح الله– فإن صورة اليمن ستبدو كالتالي: إن مجلس النواب كسلطة تشريعية منتخبة من الشعب لن يصبح مجلساً شرعياً معترفاً به داخلياً وخارجياً وسيكون أشبه بمجلس للتمثيل الحزبي أو المناطقي.. كما لن يكون مجلس النواب مؤهلاً للدفاع عن الشرعية الدستورية أبداً كما جسد ذلك الدور الوطني المشهود في عام ١٩٩٤م عندما تصدى بشجاعة لمؤامرة الانفصال ولعب دوراً كبيراً في إسقاط تلك المؤامرة.. الجميع يدرك أن قوة مجلس النواب حينها كانت نابعة من كونه منتخباً من الشعب ويمثل كل أبناء اليمن.. وبالتالي.. إذا لم تجرَ الانتخابات فستنتج أحزاب المشترك في تفكيك أول مؤسسة دستورية في طريق محاولاتها جر اليمن الى الصومالة.. خصوصاً وأن بداية المشكلة الصومالية– وهذا يعرفه الجميع– كانت بسبب تدمير المؤسسات الدستورية في ذلك البلد الشقيق ما أدى الى انهيار الدولة بكامل مؤسساتها وزجها في حروب فوضوية لا يعلم إلاّ الله متى تنتهيأ الأجواء لعودة المؤسسات الدستورية إليها..أما الحديث عن الديمقراطية وتشكيل لجنة الانتخابات وإجراء انتخابات نيابية فسيكون بعد أبريل ٢٠١١م من المستحيلات.. فإذا كانت أحزاب المشترك لم تنفذ اتفاق فبراير والذي ينص على ثلاث قضايا.. فلا نعتقد أنه سيكون بمقدور المؤتمر الشعبي العام بعد أبريل ٢٠١١م أن يهيئ الأجواء كما تريدها أحزاب المشترك ولو بعد مليون عام حتى ولو جاء حاملاً إليها المن والسلوى..ولو افترضنا أنه تم توافق حزبي بين المؤتمر والمشترك على إجراء تعديل دستوري أو تشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة الانتخابات.. فرهان كهذا يعد انتحاراً سياسياً، حيث لن يكون بمقدور المؤتمر الشعبي التحرك أو المناورة في اطار المؤسسات الدستورية، وبالتالي سيضعف موقفه كونه خيب آمال الجماهير إضافة إلى أنه لم يعد صاحب أغلبية برلمانية ولم يحافظ على الثقة التي منحها إياه الشعب..إن صورة اليمن المرسومة في سيناريو المشترك لن تقف عند هذه المشاهد المخيفة فقط.. خصوصاً وقد بدأت تطل علينا رؤوس أمراء الحروب على طريقة النموذج الصومالي.. فلم تعد غايتهم تصحيح جداول الناخبين، ولا تحييد المال العام أو الإعلام كما يزعم قادة المشترك، بل إنهم يتبنون مشاريع لتمزيق اليمن واليمنيين سواءً من خلال طرح بدائل مثل الفيدرالية أو الكونفيدرالية أو حكم ذاتي أو غيرها.. فبهذه الألغام والكمائن تعتقد أحزاب المشترك بأنها ستهيئ الأجواء لديمقراطية حقيقية في اليمن وتجاوز التحديات التي تواجهها البلاد.. كما يعمل المشترك ضمن نفس السيناريو على ضرب الوحدة الوطنية من خلال إثارة النعرات المناطقية والمذهبية، وهذا السيناريو التآمري قد أحدث أضراراً لا يستهان بها، حيث أصبح يهدد السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وامتدت نيرانه لتحرق الوعي الوطني لدى بعض شبابنا..أما ما يتعلق بسيناريو المشترك على صعيد التنمية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة الشعب.. فيتضح أن هذه القضايا المهمة المرتبطة بحياة أبناء الشعب مفقودة تماماً من أجندة هذه الأحزاب..نعتقد أن دروس اتفاق فبراير كافية لمن يريد أن يتعظ لتجنيب اليمن تلك المخاطر وغيرها.. ولعل امتلاك اليمنيين برلماناً منتخباً يمثل جميع أبناء الشعب سيكون أقوى سلاح للقضاء على تلك المشاريع التدميرية وضماناً لتحقيق تطلعات الشعب وانتصاراً لقضاياه الوطنية..لهذا فإن على المؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل القوى الوطنية في الساحة أن يتحملوا مسئولياتهم الوطنية والدينية بشجاعة وأن يواصلوا مسيرة البناء الوطني والديمقراطي في البلاد والدفاع عن كل مكتسبات شعبنا.. ويدركوا أن إجراء الانتخابات النيابية ستكون قارب النجاة لشعبنا وبلادنا..كما أن أمن واستقرار الوطن لن يتحقق إلاّ في ظل تطبيق النظام والقانون، ووجود المؤسسات الدستورية الحامية لها.. ومن يراهنون على الحوار وعلى المشترك، فأمثال هؤلاء هم مجرد حفاري قبور لا يقتاتون إلاّ من دموع ودماء الشعب ولو بلحن القول..□

benanaam@gmail.com

خلال لقائه الملحق السياسي الأمريكي

قباطي: المؤتمر لديه قناعات راسخة بأهمية التوافق والشراكة

■ التقى أمس الأحد الدكتور محمد عبدالمجيد قباطي عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام رئيس دائرة الشئون الخارجية والتعاون الدولي بمكتبه بالأمانة العامة السيد آرون جيرسيل الملحق السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء.

وفي اللقاء تم استعراض جوانب علاقات التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية.. ومناقشة جوانب التطور الذي تشهده التجربة الديمقراطية في بلادنا على ضوء التعديلات المتوافق عليها مع المعارضة لقانون الانتخابات الذي تم إقراره من قبل البرلمان.

وقد أكد الجانب الأمريكي على أهمية إجراء الانتخابات النيابية ودورها في تعزيز وتطور التجربة الديمقراطية في بلادنا.

من جانبه أوضح قباطي أن فخامة رئيس الجمهورية قد أكد حرصه على تطوير التجربة الديمقراطية اليمنية من خلال دعواته المتكررة للحوار وآخرها إشارته الصريحة في آخر خطاباته إلى أهمية استمرار الحوار قبل وأثناء وبعد الانتخابات.. وأن المؤتمر الشعبي قد قبل بمبدأ تشكيل حكومة وحدة وطنية بصرف النظر عن القوة النسبية لمختلف الأحزاب في البرلمان تأكيداً على قناعاتنا الراسخة بأهمية التوافق والشراكة السياسية في هذه المرحلة المهمة من تطور اليمن وانفتاحه على شركائه في جميع المستويات داخلياً وإقليمياً ودولياً.

حضر اللقاء الأخ هشام العرشي مدير مكتب رئيس دائرة الشئون الخارجية والتعاون الدولي.□

مصدر محلي يحذر المشترك من مساندته لإرهابيي الحراك في الضالع

■ حذر مصدر محلي بمحافظة الضالع قادة أحزاب اللقاء المشترك وممثليهم بالمحافظة من خطورة مساندتهم للجرائم التي ارتكبتها عناصر الحراك الانفصالي أمس بحق المواطنين واعتدائهم على المحلات التجارية وعلى بعض المسافرين العزل وعائلاتهم.

مشيراً إلى أن المشترك أصدر بياناً واضحاً طالب فيه بالقيام بكل تلك الأعمال المشينة بحجة رفض حكم المحكمة الصادر ضد المدعو فارس عبدالله صالح المدان بتفجير نادي الوحدة بعدن والذي أدلى باعترافات خطيرة اعترف بجريمته التي راح ضحيتها عدد من المواطنين الأبرياء.

وقال المصدر إن على المشترك أن يخجل من نفسه وهو يتهرب من المسئولية الوطنية من خلال تقديم المساندة الإعلامية لتلك العناصر الانفصالية الخارجة على القانون وإصدار بيانات الشجب والتنديد لأي أعمال تقوم بها الجهات المختصة لضبطهم وتقديمهم للعدالة ويصفها بأعمال القمع.

وأكد المصدر أن أعضاء المشترك في السلطة المحلية بالضالع وقادة أحزابهم هم المستفيدون من تلك الجرائم البشعة حتى تخلق أجواءً غير آمنة وغير مستقرة وتمنع المواطن من ممارسة حقوقه الديمقراطية والاعتماد على تلك العناصر الإرهابية في تنفيذ أعمال فوضى وقطع طرقات واستغلال أوضاع المحافظة في تمرير مخالفاتها والاستيلاء على المشاريع وجني الملايين بطرق مباشرة وغير مباشرة.□